



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر قواعد المحاسبة على جودة التدقيق وانعكاسه على موثوقية القوائم المالية - دراسة تطبيقية

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة
من قبل الطالبة

نوره منير عبد الرحمن

إشراف الأستاذ الدكتور

شاكر عبد الكريم البلداوي

المستخلص

قسم البحث على أربعة فصول ، تناول **الفصل الأول** منهجية البحث ودراسات سابقة من خلال مبحثين خصص الأول لمنهجية البحث والآخر لعرض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة ، أما **الفصل الثاني** فقد تطرق الى الجانب النظري لمتغيرات البحث ، حيث تناول المبحث الأول منه قواعد حوكمة الشركات بالتركيز على القواعد الخاصة بأختيار المدقق الخارجي ، في حين تناول المبحث الثاني مفهوم جودة التدقيق ، وتناول المبحث الثالث والأخير خاصية موثوقية القوائم المالية ، وخصص **الفصل الثالث** للجانب الميداني وتحليل أستمارة الأستبيان عن تأثير قواعد الحوكمة في جودة التدقيق الخارجي وفي موثوقية القوائم المالية ، حيث تناول المبحث الأول توصيفا للعينة وأدوات البحث ، فيما تناول المبحث الثاني التحليل الإحصائي لأثر قواعد الحوكمة المتعلقة بأختيار المدقق الخارجي في العراق على جودة التدقيق، وأخيرا المبحث الثالث تناول دراسة مقارنة لأنعكاس قواعد الحوكمة المتعلقة بأختيار المدقق الخارجي على موثوقية القوائم المالية ، وفي **الفصل الرابع** أو الأخير تم عرض أهم الأستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة في مبحث أول والتوصيات التي أرتأت أن توصي بها في مبحث ثان .

أهم التوصيات التي توصي بها الباحثة بالأعتماد على الأستنتاجات التي تم التوصل إليها :

1. تبني سوق العراق للأوراق المالية لأطار منظم لقواعد حوكمة الشركات تلزم به الشركات المسجلة في السوق من خلال مسايرة القواعد الصادرة عن منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية ، وأتخاذها كخيار أستراتيجي لتطوير الأقتصاد العراقي من خلال تعميم ثقافة الحوكمة على مجمل القطاعات كوسيلة لتدعيم الثقة الدولية وبالتالي تدفق رؤوس الأموال وجذب الأستثمارات ، وهذا ما تؤكده معظم الدراسات السابقة والتقارير في هذا المجال .
2. الأفادة من معايير التدقيق الدولية من قبل الجهات المهنية و مجالس الأشراف على المهنة عند إصدار المعايير المحلية ، و اعادة النظر في الانظمة والتعليمات المنظمة لمهنة التدقيق والمحاسبة وتعديلها ليتم معالجة أوجه القصور والخلل فيها على ان تتضمن نصوصا قانونية صريحة ومباشرة تلزم المدققين باتباعها مع فرض مسؤولية قانونية أو جزائية على المخالفين لاحكامها ويتم ذلك من خلال تشكيل لجان خاصة تضم اطرافا متعددة من ذوي الاختصاص في هذا المجال ويتمتع اعضاؤها بالمهارات الفنية والتطبيقية ويمتلكون الخبرات المالية والمحاسبية والقانونية والاقتصادية والادارية بموجبها وذلك لتحسين جودة الاداء المهني .
3. ألامام مدققي الحسابات وأدارات الشركات بشكل أكبر بالتطورات التي تحصل في مجال الأدارة والتدقيق مثل قواعد حوكمة الشركات والعمل على تطبيقها بما يتلاءم وبيئة السوق العراقية و زيادة الوعي بأهميتها لاسيما أنها طبقت في أغلب دول العالم فضلاً عن عقد الندوات والدورات في كافة الشركات للوقوف على أهمية هذا الموضوع وأبعاده والتعرف على الإجراءات الكفيلة بنجاحه .
4. تفعيل دور لجنة التدقيق ومنحها الصلاحيات المناسبة للقيام بمهمة الإشراف على عمليات التدقيق الخارجي ، فضلا عن اختيار مدققي الحسابات وتحديد أجورهم وأتعابهم ومتابعة مستوى أدائهم

للأعمال المناطة بهم والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم ، مع أهمية القيام بمهمة التقييم السنوي للمؤهلات التي يتمتع بها مدققي الحسابات والخبرات التي يمتلكونها ومستوى استقلاليتهم والإفصاح عما سبق في تقارير خاصة معدة لهذا الغرض .